



بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية  
مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لقسم الفتوى والشروع  
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

٢٣	رقم التبليغ:
٢٠٢٠ / ١ / ٥	تاريخ:
٧١٥/٦/٨٦	ملف وقمر:



السيد الأستاذ الدكتور/ وزير الشباب والرياضة

تحية طيبة، وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٦٠٥٨) المؤرخ ٢٠١٨/١٠/١٧، بشأن إبداء الرأى القانونى فى مدى اختصاص مديرية الشباب والرياضة بالجizza باعتماد إجراءات أعمال الجمعية العمومية العادلة وغير العادلة اللتين انعقدتا يومى ٢٠١٨/٨/٣١ و ٢٠١٨/٨/٣٢ بنادى الزمالك للألعاب الرياضية.

وحاصل الواقع -حسبما يبين من الأوراق- أن نادى الزمالك للألعاب الرياضية كان قد عقد جمعيتين عموميتين عادلة وغير عادلة يومى ٢٠١٨/٨/٣١ و ٢٠١٨/٨/٣٢، وتقدم نادى الزمالك لمديرية الشباب والرياضة بالجizza بطلب لاعتماد هاتين الجمعيتين باعتماد ما صدر عنهما من قرارات، ونشر قرار الجمعية العمومية غير العادلة بتعديل النظام الأساسى للنادى فى الواقع المصرى، إلا أن المديرية لم تستجب لطلبه لسبق صدور بيان عن اللجنة الأولمبية عبر وسائل الإعلام ببطلان انعقاد الجمعيتين، وهذا قد أثار التساؤل لدى وزارة الشباب والرياضة عن الجهة المختصة بمراقبة إجراءات الجمعيات العمومية باعتماد قراراتها أو بطلانها، هل هى اللجنة الأولمبية أم الجهة الإدارية التي يقع بدورتها الهيئة الرياضية، لذا فقد طلبتم عرض الموضوع على الجمعية العمومية.

وفي معرض استيفاء طلب الرأى من قبل إدارة الفتوى المختصة ورد كتاب وزير الشباب والرياضة رقم (٩٠٧) المؤرخ ٢٠١٩/٢/٣ مرفق به صورة لمسودة الحكم الصادر عن محكمة القضاء الإداري فى الدعوى رقم (٣٩٩٦) لسنة ٧٣ ق، والم مقامة من السيد/ مرتضى أحمد منصوري صاحب/ وزير الشباب والرياضة وأخرين.



٢٠٢٠/١٠/١٧



تابع الفتوى ملف رقم: ٧١٥/٦/٨٦

(٢)

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة فى ٢٥ من ديسمبر عام ٢٠١٩ الموافق ٢٨ من ربى الآخر عام ١٤٤١هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من عدم ملائمة التصدى لموضوع ما، بالفصل فيه، متى كان مطروحاً على القضاء.

ولما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن طلب الرأى المائل أقيم بشأنه الدعوى رقم (٣٩٩٦/٣٧٣) أمام محكمة القضاء الإداري بالقاهرة (الدائرة الثانية) حيث طلب في خاتمتها السيد/ مرتضى أحمد منصور، بصفته رئيس مجلس إدارة نادى الزمالك الرياضى وقف تنفيذ وإلغاء قرار الجهة الإدارية السلبى بالامتناع عن اعتماد قرارات الجمعيتين العموميتين لنادى الزمالك العادلة وغير العادلة ونشر تعديلات اللائحة الداخلية للنادى فى الواقع المصرى والتى وافقت عليها الجمعية العمومية غير العادلة مع ما يترتب على ذلك من آثار، وبجلسة ٢٠١٨/١٢/٢ أصدرت المحكمة حكمها فى الشق العاجل من الدعوى بقبولها شكلاً وبرفض طلب وقف تنفيذ القرارات المطعون فيها على النحو المبين بالأسباب، وتم الطعن على هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم (١٢٨٩٢/٦٥ ق.ع) وبجلسة ٢٠١٩/٣/٢٣ قضت المحكمة بقبول الطعن شكلاً، وبالإلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء مجدداً بوقف تنفيذ القرار السلبى بامتناع الجهة الإدارية عن اعتبار قرارات الجمعيتين العموميتين العادلة وغير العادلة المنعقدتين بتاريخ ٢٠١٨/٨/٣١ أو ٣٠ نافذة بذاتها، فيما عدا تعديل النظام الأساسى لنادى الزمالك، وبرفض ماعدا ذلك من طلبات، فمن ثم فإن إبداء الرأى فى تلك المسألة ينطوى على تعرض لما انتهى إليه حكم المحكمة الإدارية العليا، وهو ما يضحي معه من غير الملام -والحال كذلك- إبداء الرأى فى الموضوع المائل.

## لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم ملائمة إبداء الرأى في الموضوع

المائل للأسباب المشار إليها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريماً: ٥ / ١ / ٢٠٢٠

رئيس

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

برئاسة

يسرى هاشم سليمان الشيخ  
نائب الأول رئيس مجلس الدولة



٢٠٢٠/١/٥